

## تحليل تأثير مستوى الفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية دراسة قياسية

صفيح صادق

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

Sad.seffih@yahoo.fr

le niveau de la corruption obstacles pose des obstacles a l'implantation des IDE.

**Mots Clés :** Investissement direct Etranger, corruption, transparence, bonne gouvernance et les firmes multinationales.

**تمهيد:**

لقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لما أصبح يلعبه من دور في زيادة النمو وخلق الثروة، ولتحقيق ذلك اهتمت الدول النامية بتحسين مناخها الاستثماري مركزة على المتغيرات الاقتصادية كعوامل رئيسية لجذب الاستثمارات.

إلا أنه ومن خلال الدراسات الحديثة التي أجراها مركز بحوث ودراسات البنك الدولي على مناطق متعددة من العالم، اتضح أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية ترتبط بمضمون الحكم الراشد لا بد من أخذها بعين الاعتبار.

ولعل أحد أهم تلك العوامل المستجدة المشار إليها انتشار ظاهرة الفساد الذي يلعب دور كبير في التأثير على قرارات الشركات الأجنبية في توجيه استثماراتها، تبعا لذلك سنحاول في هذا البحث اختبار تأثير مستوى الفساد (إيجابي أو سلبي) على جذب الاستثمارات في دول عربية.

**1. مفهوم الفساد:**

**الملخص:**

يعتبر الفساد واحدا من بين أهم العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب المتعلقة بتوجيه استثماراتهم، وفي ظل الاهتمام الكبير الذي أصبح يحظى به الاستثمار الأجنبي وتسابق الدول على توفير المناخ الملائم لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، قمنا في هذا البحث باختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الفساد في بعض الدول العربية باستعمال نموذج قياسي، حيث اتضح لنا وجود تأثير سلبي بمعنى أن مستوى الفساد في الدول العربية يؤدي إلى عرقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها.

**الكلمات المفتاحية:**

الاستثمار الأجنبي المباشر، الفساد، الشفافية، الحكم الراشد، الشركات متعددة الجنسيات.

**Résumé :**

La corruption est l'un des principaux facteurs qui influence sur les décisions des investisseurs étranger concernant l'orientation de leur investissement. Dans ce papier nous avons choisi d'étudier la relation entre l'investissement direct étranger et la corruption dans certains pays araba travers un modele statistique. Les resultats ont révélés une corrélation negative entre les deux variables, nous avons interprétés ses résultats par le fait que

على العموم هناك أنواع عديدة للفساد يمكن تقسيمها وتجميعها في ثلاث عناصر هي:

## 1.2. الفساد الإداري:

يعرف Kyper الفساد الإداري بأنه "سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية" ويظهر الفساد الإداري في انتشار البيروقراطية والمحاباة والمحسوبية واستغلال النفوذ بين الإداريين، مما يترتب عليه زيادة نفقة المعاملات المرتبطة بعمليات تشغيل الشركات<sup>3</sup>، على سبيل المثال الحصول على تراخيص التصدير أو الاستيراد، ومثل هذه النفقات تزيد من التكاليف وتقلل من الأرباح المتوقعة لهذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف حوافز الشركات المحلية أو الأجنبية على الاستثمار. ومن هنا يمكن القول بأن الفساد الإداري محدد أساسي للمستثمرين الأجانب للبدء في الإنتاج بالدولة المضيفة.

## 2.2. الفساد السياسي:

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يشترط فيه دفع المال، فقد يتخذ شكل تبادل للنفوذ أو منح تفضيل معين"، ويرتبط الفساد السياسي بتفصيل أو صياغة قوانين الانتخابات، واختلاس الأموال العامة للدولة لتمويل الحملات الانتخابية أو النشاط الحزبي للفوز بأكبر عدد من الأصوات، أو

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك الدولي الفساد، على أنه الممارسات التي تتم من جانب الهيئات أو المؤسسات العامة بالدولة بهدف الحصول على مكاسب خاصة. ويقاس مدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية (رشاوى) ما بين المؤسسات العامة للدولة لإتجاز عمل معين أو للحصول على خدمات حكومية يتعذر الحصول عليها بدون هذه المدفوعات<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا على أنه يتمثل في قيام الأفراد باستغلال مراكزهم أو نفوذهم من أجل تحقيق مصلحة خاصة، عن طريق تسهيل وتخفيف حدة وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات أو الاستيراد أو التصدير، ودخول السوق المحلي والخارجي، أو للحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض أو الضرائب، واستخراج التصاريح والتراخيص والدعم، وعند تنفيذ العقود<sup>2</sup>، مما يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري.

ويظهر الفساد وينمو نتيجة لاعتبارات مختلفة، منها اعتبارات اقتصادية تتمثل في تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى انخفاض مستويات الأجور بالقطاع الحكومي، ومحاولة البعض تحقيق مكاسب غير قانونية من مناصبهم. بالإضافة إلى اعتبارات سياسية منها إتباع سياسات التعيين والتوظيف الحكومي، وضعف الرقابة على أنشطة الدولة، وغياب الديمقراطية والمساءلة والمحاسبة، وعدم حماية حقوق الأفراد. وأيضا اعتبارات ثقافية واجتماعية ترتبط بمستوى وعي الأفراد.

## 2. أنواع الفساد:

<sup>1</sup> محمود محمد عطية معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010، ص 24

<sup>2</sup> كيتجارد، روبرت. السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، الأردن، ص 19

<sup>3</sup> عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، الرياض، يونيو، 2007، ص 10.

خاصة. وقد تم تكوين هذا المؤشر بناءً على عمليات سبر الآراء (questionnaire) التي تجريها تسعة مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة في ذلك الشأن، وهي عبارة عن أسئلة يتم توجيهها لرجال الأعمال والمنظمين المحليين الاقتصاديين وعمامة الجمهور ووسائل الإعلام، وتتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية (رشاوى)، يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد والشركات مقابل أية معاملات مع هذا الجهاز، وأيضاً أسئلة تتعلق بطرق مكافحة الفساد السياسي والإداري بالدولة ويتضمن ذلك الجوانب المتعلقة بالفساد في السلطة التشريعية، والقضائية، وعلى المستوى التنفيذي، وكذلك عند تحصيل الضرائب... إلخ<sup>3</sup>، هذا بالإضافة إلى ما يمثله الفساد من استنزاف للموارد العامة للدولة لتحقيق مكاسب خاصة، وعن مدى التأثير السلبي للتفاوت في مستويات الفساد ما بين الدولة الأم والمضيقة على المستثمرين الأجانب بالدولة المضيقة. وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر (انتشار الفساد)، والـ 10 درجات (عدم فساد الجهاز الإداري الحكومي).

وضعالتشريعات التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين<sup>1</sup>.

### 3.2. الفساد الاقتصادي:

يعرف الفساد الاقتصادي بأنه استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق أهداف خاصة تتخذ أشكالاً متعددة منها الحصول على الثروة أو العمولات من خلال تقديم خدمة معينة أو عرض عقود لخدمات حكومية أو نشر معلومات حول تلك العقود أو المساعدة على التهريب الضريبي أو اختلاس الأموال والسيطرة عليها بطريقة غير شرعية وغيرها من الممارسات<sup>2</sup>

### 4. مؤشر الفساد

يعتبر موضوع الفساد مركز اهتمام العديد من المنظمات والهيئات الدولية، ومنها من تأسس خصيصاً لهذا الغرض كمنظمة الشفافية الدولية التي تأسست سنة 1993 وأصدرت أول تقرير لها عن الشفافية في العالم سنة 1995، وتغطي بياناته في شكل متوسط الفترتين (1980-1985)، و(1988-1992)، ولا توجد بيانات متاحة للسنوات 1986، 1987، 1993، 1994، كما تصدر تقارير سنوية متتالية منذ سنة 1995، وتملك هذه المنظمة فروعاً لها في 100 دولة.

يعتبر مؤشر قياس الفساد (CPI) الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية أهم مؤشر معتمد على الصعيد الدولي، حيث يقيس مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوى ما بين المؤسسات العامة والسياسيين، وسوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح

<sup>1</sup> جواد رشمي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحسين الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004، ص 42

<sup>2</sup> بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي، مدخل في المفهوم والتحليلات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، 2007، ص 74

<sup>3</sup> Hiren Sarkar and M. Aynul Hasan, impact of corruption on the efficiency of investment: evidence from a cross-country analysis, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 8, No. 2, p86, December 2001, www.unescap.org/...8.../SARKAR\_HASAN.PDF

## تطور مؤشر الفساد في الدول العربية في الفترة 2003-2012

البيان	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	السعودية	سورية	لبنان	الأردن
2003	2.6	4.9	3.3	3.3	4.5	3.4	3	4.6
2004	2.7	5	3.2	3.2	3.4	3.4	2.7	5.3
2005	2.8	4.9	3.2	3.4	3.4	3.4	3.1	5.7
2006	3.1	4.6	3.2	3.3	3.3	2.9	3.6	5.3
2007	3	4.2	3.5	2.9	3.4	2.4	3	4.7
2008	3.2	4.4	3.5	2.8	3.5	2.1	3	5.1
2009	2.8	4.2	3.3	2.8	4.3	2.6	2.5	5
2010	2.9	4.3	3.4	3.1	4.7	2.4	2.5	4.7
2011	2.9	3.8	3.4	2.9	4.4	2.6	2.5	4.5
2012	3.4	4.1	3.7	3.2	4.4	2.6	3	4.8

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية

### 5.آليات تأثير الفساد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

للتعرف على أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن إقامة استثماراتهم بالدول المضيفة، فإنه يمكن الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التي أجريت لبحث هذا الموضوع:

- لقد أوضحت دراسة (Shang-Jin, 2000)<sup>1</sup> التي تتعلق بتشابه تأثير الضرائب مع الفساد بالنسبة للمستثمر الأجنبي، أن مستوى الفساد في الدول المضيفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأبعاد المختلفة للأداء الجيد للجهاز الحكومي مثل مدى جودة النظام القانوني والتشريعي والقضائي بالدولة وأيضاً الاستقرار السياسي وغياب البيروقراطية، كما ألفت هذه الدراسة الضوء على الآثار السلبية للفساد بالدول المضيفة، حيث أن الفساد يخفض معدلات النمو الاقتصادي نظراً لتأثيره السلبي على الاستثمارات، كما يساهم في التوزيع غير العادل للدخل والثروة، وفيما يتعلق

بالنواحي السياسية نجد أنه يساهم في تحقيق عدم الاستقرار السياسي، وكل هذه الجوانب أو النواحي السلبية للفساد تتداخل في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- كما أكدت دراسة ( James J, Emery, )<sup>2</sup> التي تتعلق بالعلاقة بين الحكم الرشيد والشفافية والاستثمار الخاص بدول إفريقيا، على أن الفساد يمثل قيوداً وعائقاً أمام نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، وقد أشار في هذا الصدد إلى المجالات المختلفة للفساد، ومنها الفساد المرتبط بالنظام القانوني والقضائي، وكذلك الفساد المرتبط بالحصول على التراخيص، وأيضاً الفساد المرتبط بتحصيل الضرائب على الأرباح، هذا إلى جانب الفساد المرتبط بالقوانين والتنظيمات المرتبطة بالعمل والبيئة.

<sup>2</sup>[http://www.memoireonline.com/03/09/2025/m\\_Limpact-De-La-Corruption-Sur-L-IDE-Application-Sur-Quelques-Pays-MENA0.html](http://www.memoireonline.com/03/09/2025/m_Limpact-De-La-Corruption-Sur-L-IDE-Application-Sur-Quelques-Pays-MENA0.html)

<sup>1</sup>Hadhek Zouhaier, Mohamed Karim KEFI, Corruption, investissement et croissance économique [www.asectu.org/.../Hadhek%20Zouhaier+%20Mohamed%20Karim%...](http://www.asectu.org/.../Hadhek%20Zouhaier+%20Mohamed%20Karim%...)

المضيفة -والذي يعود إلى غياب الديمقراطية- نظرا لأنه مؤشرا هاما لعدم وجود الشفافية وعدم استقرار السياسات، وعدم القدرة على توجيه المساءلة ومحاسبة الشركات والجهات والشركات الحكومية التي يظهر فيها الفساد، مما يؤدي إلى زيادة حجم المخاطر السياسية، وضعف القدرة على حماية الحقوق والممتلكات، وبصفة خاصة حقوق الملكية الفكرية.

إلا أنه على الجانب الآخر، فقد توصلت بعض الدراسات إلى إمكانية أن يكون الفساد مؤثرا إيجابيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه هناك بعض الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتقديم الرشاوى أو التواطؤ مع السلطات الحاكمة في البلد المضيف لاتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة تمكنها من التمتع بمزايا الوضع الاحتكاري في السوق المضيف.

• ولقد توصل (Johann G, 2004)<sup>1</sup> في دراسته عن الفساد وأثره على النمو الاقتصادي، إلى أنه من أهم العوامل المسببة للفساد غياب دور ومصداقية القانون وانتشار البيروقراطية وعدم الاستقرار الحكومي وغياب الديمقراطية، الأمر الذي ينعكس سلبا على جودة وملائمة المناخ الاستثماري في للدول المضيفة، وبالتالي تقل قدراتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول.

• وهناك دراسات أخرى أجريت لتحليل العلاقة بين وجود الديمقراطية والفساد وتأثير ذلك على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توصلت إلى أنه في ظل غياب الديمقراطية أو انخفاض مستوياتها تتزايد فرص وجود الفساد<sup>2</sup>، نتيجة ضعف إجراءات الرقابة والمساءلة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة والقانون والإعلام وغيرها، مما يؤدي إلى وجود حالة من عدم التأكد تسود المناخ الاستثماري نظرا لعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات المتوقعة، وعدم احترام الأفراد للمؤسسات القضائية والتشريعية التي تنظم العلاقات فيما بينهم.

من خلال ما سبق يتضح بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر سلبا بمستويات الفساد بالدول

<sup>1</sup>NgoudaFall KANE, L'impact de la corruption sur l'investissement étranger, [www.bonnegouvernanceafrique.com/Docs/impact.pdf](http://www.bonnegouvernanceafrique.com/Docs/impact.pdf)

<sup>2</sup>محمود السمراي، الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 80

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان العربية  
في الفترة 1996-2011

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

البيان	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	سورية	السعودية	لبنان	الأردن
1996	270.0	351.1	322.0	636.4	89.0	64.0	80.0	15.5
1997	260.0	365.3	1 207.2	886.9	80.0	57.0	1 799.6	360.9
1998	606.6	668.1	400.3	1 075.5	82.0	94.0	1 134.9	310.0
1999	291.6	367.9	1 363.9	1 065.3	263.0	123.0	871.7	156.4
2000	280.1	779.2	422.2	1 235.4	270.0	183.0	964.1	913.3
2001	1 107.9	486.5	2 807.7	509.9	110.0	504.0	1 451.2	273.6
2002	1 065.0	820.8	481.3	646.9	115.0	453.0	1 336.0	238.2
2003	633.7	583.6	2 314.5	237.4	160.0	778.5	2 860.0	547.0
2004	881.9	639.1	894.8	2 157.4	320.0	1 942.0	2 483.7	936.8
2005	1 081.1	783.1	1 654.0	5 375.6	583.0	12 097.0	3 321.5	1 984.5
2006	1 795.4	3 308.0	2 449.4	1042.8	659.0	17 140.0	3 131.7	3 544.0
2007	1 661.8	1 616.3	2 804.5	11 578.1	1 242.0	22 821.1	3 376.0	2 622.1
2008	2 593.6	2 758.6	2 487.1	9 494.6	1 467.0	38 151.0	4 333.0	2 826.3
2009	2 746.4	1 687.8	1 951.7	6 711.6	1 514.0	32 100.0	4 803.6	2 413.1
2010	2 264.0	1 512.5	1 573.9	6 385.6	1 850.0	28 105.0	4 279.9	1 650.8
2011	2 571.0	1 142.9	2 519.1	5902.9	1 059.5	16 400.0	3 200.0	1 469.0

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

## 6. الدراسة القياسية:

### 1.6. تحديد متغيرات الدراسة

في إطار الإجابة على الإشكالية التي تتبنى عليها هذه الدراسة، يمكن تقسيم المتغيرات إلى قسمين:

#### 1.1.6. المتغيرات الأساسية:

- مؤشر قياس مستوى الفساد **cpi**: مصدره الأساسي منظمة الشفافية الدولية، تتوفر بياناته على شكل سلسلة زمنية سنوية خلال الفترة الممتدة من 1995-2011 تغطي معظم دول العالم، تتراوح قيمته ما بين 0-10 درجات.
- متغير الاستثمار الأجنبي المباشر **IDE**: والذي يمكن التعبير عنه باستخدام العديد من المؤشرات، وفي هذه الدراسة نستند إلى نسبة

#### 2.1.6. المتغيرات المساعدة:

- متغير درجة الانفتاح الاقتصادي **Ouv**: ويمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي  $(X+M)/PIB$ .
- متغير الاستثمار المحلي **Invl**: ويمثل نسبة إجمالي الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل التضخم **Inf**.

اختبار DW	1.89
F- statistic	7.68

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.691$ ، وذلك يدل على مدى قدرة النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 69 % من التغيرات التي تحدث في التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.

كما نلاحظ قيمة F تعكس أن النموذج تم تقديره عند مستوى معنوية 5 %، أما بالنسبة لقيمة اختبار دارين واتسن DW فيشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج.

#### 5.6. تحليل النتائج:

انطلاقاً من نتائج الدراسة القياسية نلاحظ أن هناك تأثير لكل من الفساد والاستثمار المحلي والانفتاح الاقتصادي وحجم السوق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، في حين أظهرت الدراسة أن كل من التضخم والاستثمار الأجنبي للسنوات السابقة لا تربطهما علاقة معنوية مع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

- فيما يتعلق بالفساد، فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية سلبية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهذا يدل على أن مستوى الفساد يلعب دوراً سلبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية، حيث أن كل زيادة في مستوى الفساد بمقدار 1%، تؤدي إلى انخفاض التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية بنسبة 2.32%، وبالعكس يمكن القول بأنه كلما تحسن

- حجم السوق **Pop**: يعبر عنه بمعدل نمو السكان.

- نسبة التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للسنة السابقة  $Ide_{n-1}$ : ويمثل نسبة التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة.

#### 2.6. عينة الدراسة وفترتها:

بعد تحديد المتغيرات الأساسية والمساعدة في نموذج الدراسة، تأتي مرحلة اختيار عينة الدراسة والتي تضم تسع دول عربية وهي الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، سوريا، أما فيما يتعلق بفترة الدراسة فتمتد من سنة 1995-2010 نظراً لتعذر الحصول على بيانات بعض المتغيرات قبل سنة 1995 ويعد سنة 2010.

#### 3.6. نموذج الدراسة:

يهدف التعرف على مدى تأثير مستوى الفساد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نعتمد على نموذج كمي يكون فيه مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر متغيراً تابعاً، بينما يكون مؤشر مستوى الفساد متغيراً مستقلاً ضمن مجموعة المتغيرات المساعدة المستقلة.

$$IDE = f(Cor, Ouv, InvI, Inf, Pop, Ide_{n-1})$$

ومنه يكتب النموذج على الشكل الآتي

$$\ln(IDE) = a_0 + a_1 \ln(Cor) + a_2 \ln(Ouv) + a_3 \ln(InvI) + a_4 \ln(Inf) + a_5 \ln(Pop) + a_6 \ln(Ide_{n-1}) + u$$

#### 4.6. نتائج الدراسة:

المتغير	المعامل	اختبار t
الثابت	13.062	4.82
الفساد	-2.320	-1.83
الانفتاح الاقتصادي	1.6071	4.00
الاستثمار المحلي	-0.11	-2.129
حجم السوق	5.206	3.63
معامل التحديد $R^2$	0.691	

الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الدول العربية محل الدراسة بحوالي 5.2%.

#### الخاتمة:

إن الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية للمناخ الاستثماري لم يعد المحدد الأساسي الفعال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل أصبح ذلك مرهون أكثر بالاهتمام بمتغيرات الحكم الراشد وعلى رأسها الفساد، حيث أظهرت هذه الدراسة أن الفساد يعتبر من المتغيرات الأكثر أهمية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت أن المستوى المرتفع للفساد في الدول العربية يعتبر عائقاً أمام الشركات الاستثمارية الأجنبية.

انطلاقاً مما سبق على الدول العربية بذل المزيد من الجهود في محاربة ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه والقضاء على مختلف مظاهره حتى تتمكن من الارتقاء إلى مصاف الدول الرائدة في جذب الاستثمارات الأجنبية نظراً لما تتوفر عليه من فرص استثمارية، بالإضافة على الأهمية القصوى التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي لما يلعبه من دور فعال في دعم النمو الاقتصادي وخلق الثروة.

#### المراجع:

1. محمود محمد عطية معاينة، الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2010.
2. كيتجارد، روبرت. السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، الأردن.
3. عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، الرياض، يونيو، 2007.
4. جواد رشمي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

مستوى الفساد بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية بـ 2.32%.

- أما بالنسبة للانفتاح الاقتصادي، فقد بينت الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مما يشير إلى أن زيادة الانفتاح الاقتصادي للدول العربية تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث أنه كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي (معدل الصادرات والواردات بالنسبة إلى الناتج المحلي الحقيقي) بـ 1%، فإن ذلك يساهم في رفع حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية بـ 1.6%.
- في حين أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية سلبية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي بما معناه أن مستوى الاستثمار المحلي لا يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الاستثمار المحلي بـ 1% فإن الاستثمار الأجنبي ينخفض بنسبة 0.11%، وهذا قد يرجع إلى عدم تمكن الاستثمار الأجنبي من مزاحمة الاستثمار المحلي نتيجة الامتيازات والتسهيلات التي يحظى بها هذا الأخير.
- وأخيراً فإن الدراسة أظهرت وجود علاقة معنوية إيجابية بمرونة مرتفعة نوعاً ما بين حجم السوق المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا قد يدل على تركيز الشركات الأجنبية على فرصة ضخامة أسواق الدول العربية كأحد العوامل الهامة التي تأخذها بعين الاعتبار في توجيه استثماراتها نحو الخارج، حيث أن كل زيادة في حجم السوق بـ 1% ترافقها زيادة في التدفقات

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،  
2004.
5. بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي، مدخل في  
المفهوم والتحليلات، مجلة بحوث اقتصادية عربية،  
بيروت، 2007.
6. محمود السمراي، الفساد والاستثمار الأجنبي  
المباشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،  
2006.
7. تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنوات  
مختلفة، المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان  
الصادرات، الكويت
8. Hiren Sarkar and M. Aynul Hasan, impact  
of corruption on the efficiency of  
investment: evidence from a cross-country  
analysis, Asia-Pacific Development  
Journal, Vol. 8, No. 2, December 2001,  
[www.unescap.org/...8.../SARKAR\\_HASA  
N.PDF](http://www.unescap.org/...8.../SARKAR_HASA<br/>N.PDF)
9. Hadhek Zouhaier, Mohamed Karim KEFI,  
Corruption, investissement et croissance  
économique [www.asectu.org/.../Hadhek%20  
Zouhaier+%20Mohamed%20Karim%...Bile  
1](http://www.asectu.org/.../Hadhek%20<br/>Zouhaier+%20Mohamed%20Karim%...Bile<br/>1)
10. Bennahiya, l'impact de la corruption sur  
l'IDE : Application sur quelques pays  
MENA ;
11. [http://www.memoireonline.com/03/09/2025  
/m\\_Limpact-De-La-Corruption-Sur-L-IDE-  
Application-Sur-Quelques-Pays-  
MENA0.html](http://www.memoireonline.com/03/09/2025<br/>/m_Limpact-De-La-Corruption-Sur-L-IDE-<br/>Application-Sur-Quelques-Pays-<br/>MENA0.html)
12. NgoudaFall KANE, L'impact de la  
corruption sur l'investissement étranger,  
[www.bonnegouvernanceafrique.com/Docs/i  
mpact.pdf](http://www.bonnegouvernanceafrique.com/Docs/i<br/>mpact.pdf)